بأي معنى يمكن أن يسهل الانتقال للرأسمالية في العراق التحول نحو الديمقراطية؟

د. ثائر كريم

يلاحظ المتتبع لتصريحات المسؤولين العراقيين المتعلقة بالشأن الاقتصادي وجود ما يشبه الإجماع على الانتقال إلى اقتصاد السوق الحرة. لعل هذا الإجماع يعكس، من جهة، قناعة داخلية - صائبة - بخطل سياسات الاحتكار التي مارسها نظام صدام حسين. وإن هذا الاحتكار كان سبباً أساسياً من أسباب إنهيار النظام الانتاجي في البلاد. وتشوه بنية الاقتصاد لمصلحة القطاعات الخدمية والاستخراجية على حساب القطاعات الإنتاجية. وإن الانتقال للاقتصاد الحر سيشيع نبضاً حياً وقوياً في ضلوع الاقتصاد العراقي. ويعكس الإجماع المذكور، من جهة أخرى، إدراكاً - غامضاً - من أن انفتاح الاقتصاد للرأسمالية سوف يطلق ذبذبات ذاتية مؤكدة باتجاه النظام السياسي في البلاد ويحوله ديمقراطياً. ولكن بأي معنى، حقاً، يمكن توقع حدوث مثل هذه النتائج الطيبة؟

تقول تجربة بلدان عديدة في أمريكا اللاتينية وآسيا أن مباشرة الأنظمة السياسية السلطوية أو الشمولية بإصلاحات اقتصادية أو حتى اعتماد سياسات الاقتصاد الحر للإنتاج لا تكفي بحد ذاتها للتحول نحو الديمقراطية. أو أن هذه الإصلاحات تبرر القول أن انتقال النظام السياسي صوب الديمقراطية هو قاب قوسين أو أدنى.

ان القيام باصلاحات اقتصادية انفتاحية يعطي المبرر بتحقق نوع من التوسيع في الديمقراطية الاقتصادية لصالح الطبقة الوسطى. ولكن هذا التوسيع عادة ما يدار تحت اشراف سياسي دقيق ومباشر من قبل السلطة السياسية. وان الحكومة المعنية تشارك مشاركة كبيرة في عمليات الانتاج وتحديد الاسعار. وفي الغالب فان الانفتاح الاقتصادي لا يمتُّ إلا بالقليل للديمقراطية السياسية (اذا فهمنا الديمقراطية كنظام سياسي مخلوع على المجتمع برمته).

عند تحليل دور وتأثير اقتصادات السوق الحرة في عملية التحول السياسي باتجاه مزيد من الليبرالية او الديمقراطية. فان من الضروري التفريق بين جانبين رئيسين من جوانب الاقتصاد الحر. فمن جهة هناك الترتيبات المؤسساتية، وهي اقتصادية بحتة ملازمة لاقتصاد السوق الحرة. و تتكون، اساسا، من مختلف انماط أسواق الرأسمال (بما فيها سوق الاسهم والسندات والارصدة والعملات الحرة والبورصة الخ). ومن جهة اخرى، هناك ترتيبات مؤسساتية سياسية، اصلا. وتتمثل في المبدأ الاقتصادي السياسي العام، ، الذي ينطلق منه المجتمع ككل- وليست الحكومة والقطاع الخاص فحسب- والذي يؤكد، بالدستور والقانون او بالعادة الاجتماعية، ان قرارات الانتاج والاستثمار والتبادل والاستهلاك الاجتماعية يتخذها الافراد والشركات بانفسهم. وحتى مؤسسات الدولة الاقتصادية الانتاجية تسترشد بقواعد السوق ومحدداتها (وهذا في الواقع هو منطق عمل القطاع العام في جل البلدان الاوربية التي ترعرعت فيها دولة الرفاه ومبادىء الديمقراطية الاجتماعية مثل السويد وألمانيا وحتى فرنسا وبريطانيا). وان الدولة لها وظائفها السياسية الكثيرة. اما وظائفها التوزيعية او الاستثمارية فيمكن ان تتغير، توسعا او تقلصا، نوعا وكما، حسب السياسة الاقتصادية المتبعة. بيد ان هذه الوظائف التوزيعية والاستثمارية تنبع، في نهاية المطاف، من رغبات المجتمع وتتوافق مع ارادات الناس الحرة. أي انها تحل عن طريق انتخابات ديمقراطية تتنافس فيها احزاب سياسية متعددة لها برامج سياسية واقتصادية وتعليمية وغيرها مصوغة انطلاقا من رؤاها الايديولوجية.اما ما يتعلق بالجانب الاخر من الاقتصاد الحر، المؤسساتي السياسي البحت، فان هناك علاقة ايجابية تتصل بينه وبين المناخ الفكري السائد المؤيد للفصل بين الحيز الاقتصادي والحيز السياسي. أي تتصل باعتبار مسؤولية الانتاج الوطني وقرارات الاستثمار والتوزيع والتبادل ملقاة، اساسا وقبل أية جهة، على عاتق الافراد والشركات. تتوضح، في هذه الحالة بدقة اكبر صورة الدولة ودورها ووظائفها وموقعها من عملية اعادة الانتاج الوطني.

وبهذا الفصل بين الاقتصادي والسياسي فان شرعية الدولة ومؤسساتها ستتضح بجلاء ومباشرة. فهي ستنبع من ماهيتها السياسية ونظام قيمها الاخلاقية بينما تستمد شرعية الحكومة من برامجها بما فيها سياساتها الاقتصادية. وحين يتحقق هذا الانفصال فعليا وتتبني سياسات الدولة الاقتصادية، اولا وقبل كل شيء، على ضرائب الافراد والشركات فان منطق عمل ومغزى وجود الحكومة كخادم للمجتمع وليس سيدا عليه سيتجلى حقيقة راسخة.

ان تبعية الدولة، ماليا، للمجتمع المنتج هو اول الطريق في سيرورة الديمقراطية، ليبراليا. أي الانطلاق من اقامة الحريات المدنية. وهو اول الطريق، ايضا، لترسيخ استقلال عقلاني نسبي للدولة عن المجتمع المدني. وتنضيج استقلالية المجتمع المدني نفسه عن الدولة. ويتمتع هذا التطور باهمية هائلة في العراق. خصوصا فيما يتعلق باهمية نزع احتكار الثروات الاقتصادية عن السلطة السياسية. هذ الاحتكارالذي اتاح ويتيح للسلطات ان تكسب الشرعية عن طريق توزيع الريوع والوظائف والهبات توزيعا يخدم حاجات ادامة الحكم وتسويغه بغض النظر عن ديمقراطيته وشرعيته. وحتى يمكن تحويل التوسع الحاصل في الديمقراطية الاقتصادية تحويلا سياسيا، أي باتجاه توليد ديمقراطية سياسية فان ثمة تحولات ومؤسسات اضافية لابد من حدوثها. على مستوى المجتمع المدني، لا محيد عن وجود تنظيمات سياسية ومهنية فاعلة سياسيا وجادة، تنظيميا وتعبويا، في عملية مفصلة لمصلحة القوى الاجتماعية المختلفة. الطبقة الوسطى نفسها لابد لها من خلق تنظيماتها الخاصة للدفاع عن مصالحها، على اقل تقدير.

لابد، ايضا من وجود مناخ فكري، اجتماعي، موائم الديمقراطية وثقافة سياسية، على مستوى النخبة والجمهور، ساندة الحريات المدنية (بما فيها حق الملكية الخاصة) والحقوق السياسية (لاسيما حق التعبير والتنظيم والانتخاب الحر).

وهذا كله يتطلب نشاطا سياسيا واجتماعيا لا يمكن أي انتقال للرأسمالية ان يلغيه. ولا يمكن لأية ديمقراطية ان تنشأ من دونه.

غرينسبان:
ارتفاع أسعار النفط لن يدخل أمريكا في الركود

واشنطن CNN قلل رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي (البنك المركزي) آلن غرينسبان من شأن التأثيرات السلبية لارتفاع أسعار النفط في الاقتصاد الأمريكي.

وقال إن القفزة التي شهدتها الأسعار هذه السنة لن تكون تكرارا لما حدث في السبعينيات والثمانينيات، والتي تسببت بسلسلة من الأزمات والركود الإقتصادي.

كلام غرينسبان جاء في معرض تقييمه قدرة الاقتصاد الأمريكي على التكيف مع المعدلات المرتفعة التي شهدتها أسعار النفط هذه السنة.

إلا أنه لفت في الوقت ذاته الانتباه إلى أن مخاطر الانعكاس السلبي لأسعار النفط على الدورة الاقتصادية في أمريكا، قد يزداد إذا استمر ارتفاع الأسعار.

ولم يوضح ما قد تكون الإجراءات التي سيتخذها البنك المركزي الأمريكي في حال استمرار ارتفاع أسعار النفط، إلا انه حرص على التأكيد أن مجلس الاحتياطي الإتحادي غير قلق بعد لدرجة التوقف عن حملة رفع اسعار الفائدة والحد من التضخم.

وكان مجلس الاحتياطي الاتحادي وقد رفع الشهر الماضي أسعار الفائدة ربع نقطة مئوية مثلما كان متوقعا في ثالث زيادة من نوعها على التوالي هذه السنة، وذلك في محاولة لإبقاء الضغوط التضخمية قيد السيطرة على الرغم من بعض بوادر الضعف الاقتصادي.

وأصدرت لجنة السوق المفتوحة التابعة للمجلس قرارها بالإجماع على رفع سعر الفائدة القياسي على الأموال الإتحادية الى ١,٧٥ في المائة.

وكان ضعف معدل فرص العمل الجديدة وارتفاع أسعار الطاقة قد فرضا ضغوطا على المستهلكين في الولايات المتحدة، مما أدى الى انخفاض في مبيعات تجارة التجزئة في آب.

ورأى المحللون في الخطوة، الدعم الأخير والأقوى لحملة الانتخابات الرئاسية وفي إطار المحاولات المستمرة لرفع معدلات فوائد الإقراض من أدنى مستوياتها، وكمؤشر قوي على استعادة الاقتصاد الأمريكي عافيته.

ويؤثر القرار على سياسة الإقراض التي تعتمدها المصارف التجارية، التي رفعت الفوائد على القروض من ٤,٥٠ الى ٤,٧٥ في المائة.

ويأتي كلام غرينسبان قبل أسبوعين من الانتخابات الرئاسية، ووسط اختلاف عميق بين الرئيس الأمريكي جورج بوش ومنافسه الديموقراطي جون كيري بشأن نقاط ضعف الاقتصاد الأمريكي وقوته، ومشكلة البطالة.

وترى غالبية المحللين الاقتصاديين أن الاقتصاد الأمريكي خرج من عنق الزجاجة بعد فترة الركود الإقتصادي التي أصابته عام ٢٠٠١ وسلسلة الانهيارات التي شهدتها أسواق البورصة، إضافة الى تأثير الهجمات الإرهابية وحرب أفغانستان والعراق.

بنوك الخليج تجني ثمار طفرة النفط.. وتواجه تحديين: الإقراض والاندماجات

دبي - رويترز -

أعد مراسلو وكالة رويترز في المنطقة تقريراً عن انعكاسات ارتفاع أسعار النفط وظروف ما بعد احداث ١١ / أيلول على بنوك المنطقة.. جاء فيه:

هذه أوقات رخاء للبنوك في منطقة الخليج، إذ ان معظمها يسجل أرباحاً قوية وقد لاقى دعماً يرجع في جانب منه الى ارتفاع عائدات النفط الذي يملأ خزائن الحكومات.

وسجل بنك الرياض السعودي وبنك الكويت الوطني في الآونة الأخيرة أرباحاً صافية في خانة عشرات ملايين الدولارات في الأشهر التسعة الأولى للعام.

ويقول اقتصاديون ان هذه الأرقام تتحقق في بلدان مجاورة (البحرين وقطر وسلطنة عمان والامارات العربية المتحدة).

وقال خان زاهد كبير الاقتصاديين في بنك الرياض السعودي ؟الاقتصاد يتمتع بازدهار والعامل الرئيس في ذلك هو النفط. وزادت البنوك ايضاً من أنشطتها للإقراض وبخاصة الأنشطة الاستهلاكية مما يدر مزيداً من المال؟.

وخلص تقرير أعدته نشرة ميدل ايست ايكونوميك سيرفي عن ٦٧ بنكاً في بلدان مجلس التعاون الخليجي الى ان الأرباح في العام الماضي زادت ٧,١٩ في المائة الى أكثر قليلاً من ٧ مليارات دولار وان البيئة الاقتصادية الكلية الآن أكثر وردية.

حافز

وقالت رندا عزار خوري كبيرة الاقتصاديين في بنك الكويت الوطني :شهدنا انتعاش الانفاق من جانب الحكومة في الكويت وكذلك بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى وحفز ذلك النشاط الاقتصادي ومن ثم ارباح البنوك.

وشهدت آثار هجمات ١١ / أيلول عام ٢٠٠١ على مدن أميركية قيام المستثمرين الخليجيين بتحويل اموالهم من الولايات المتحدة الى بلدانهم.

وقال دانييل حنا المحلل الاقليمي في بنك ستاندرد تشارترد ؟التدفقات الاستثمارية لا تذهب الى الخارج بالمستويات التي كانت عليها خلال موجات الازدهار النفطي السابقة لقد بدأ الناس في الخليج يحتفظون بأموالهم قريباً من بلدانهم في بنوك في الشرق الأوسط؟.

نمو كبير

وأصبح قطاع الأعمال المصرفية الاسلامية مجال نمو كبير في المنطقة. فقد طرحت دبي سندات اسلامية قيمتها ٧٥٠ مليون دولار هذا الشهر لتوفير تمويل جزئي لتوسعة مطار الامارة تتكلف ١,٤ مليارات دولار.

والسندات الاسلامية لا تدر فائدة بل تدر مدفوعات منتظمة لحامليها على أساس الأرباح من استثمارات تقرها الشريعة.

وتساعد البنوك على تمويل مشروعات طموحة عقارية وفي مجال البنية الأساسية في معظم دول الخليج، مثل المركز المالي في البحرين وشبكة السكك الحديد في السعودية.

وتستغل البنوك في دبي الإقبال المتزايد للمدينة على مشروعات تنمية عقارية جديدة.

وقال دوغلاس داوي المدير العام لبنك دبي الوطني ؟هناك حاجة متواصلة الى التنمية العقارية بسبب نمو السكان؟.

تحذير

ويحذر بعض المحللين قائلين انه يجب مراقبة الاقراض.

وقال دانييل حنا من ستاندرد تشارترد ؟هناك بيئة داعمة من عوامل الاقتصاد الكلي تشجع البنوك على ان تظهر ذلك في ممارساتها المتصلة بالاقراض؟.

واضاف ؟يجب على البنوك ان تتأكد من انها لا تفرط في الاقراض في أوقات الرخاء لأن ذلك قد يؤدي الى مشكلات اذا تباطأ نمو الاقتصاد في المستقبل؟.

نواقص

ويتفق معظم البنوك على ان أسواق رأس المال تحتاج الى مزيد من التطوير لتعزز النمو في المنطقة. وقال زاهد الخبير الاقتصادي في بنك الرياض ؟ما تحتاج إليه السوق حقاً هي أدوات دين خاصة طويلة الأجل؟.

ويرى المحللون ان هناك امكانية لعمليات اندماج في السوق في المنطقة. فالامارات العربية المتحدة وحدها يوجد فيها نحو ٥٠ بنكاً.

وقال داوي من بنك دبي الوطني لاوأحد من البنوك تبدو عليه علامات التعرض لضغط.. لكن مع انفتاح السوق الاقليمية وتقارب الاقتصاديات فإنني سأندهش اذا لم يحدث بعض الاندماجات في المستقبل؟.

ومع انه تتخذ خطوات من أجل تحرير الأسواق في منطقة الخليج، إلا ان بعض المصرفيين يعتقدون انه يمكن بذل المزيد من الجهد لتحرير القطاع المصرفي.

وقال مصرفي في البحرين ؟البنوك الآن تذهب الى السلطات المعنية للموافقة على اي تغير رئيس في خط منتجاتها مثلاً أو حتى مجرد عرض اعلان. هذا مثير للسخرية؟.

هموم أصحاب محال الديكور.. هل تزيلها وزارة الصناعة والمعادن عنهم؟

سناء النقاش
تصوير / نهاد العزاوي

في كل يوم أذهب فيه إلى الصحيفة أمر قرب محال الديكور والسقوف الثانوية وتجذب انتباهي (رولات) كبيرة بألوان مختلفة زاهية براقة ومعتمة جداً وفي كل مرة أسأل نفسي في أي مجال تستخدم ضده (الرولات) الكبيرة؟ وهل يوجد من يعمل ديكوراً مترفاً في الظروف الراهنة التي نعيشها ومع صعوبة الواقع الاقتصادي وهكذا قادتني تساؤلاتي إلى الولوج في عالم الديكور والحالة الاقتصادية لأصحاب هذه المحال.

المعلومة الأولى التي توفرت لدي أن منطقة السعدون والبتاويين هما المنطقتان الأساسيتان لمحال الديكور وشركات استيراد وتصدير كل ما يتعلق بالديكور، سواء أكان للمحال أم الفنادق والمطاعم أم المنازل.

المعلومة الثانية أن استخدام الديكور - في المحال والمطاعم والفنادق هو العمل الرئيس لأصحاب هذه المحال وبالدرجة الثانية دوائر الدولة ومن ثم المنازل.

والمعلومة الثالثة أن هذه المهنة ليست حديثة فهي امتداد لعمل النقاشين والصباغين أيام زمان والذين كانوا يعتمدون على ذوقهم وكفاءتهم وما توارثوه من خبرة من الآباء في حين دخلت في عمل الديكور الآن المكننة الحديثة وأساليب متطورة مع وجود (كاتولوكات) خاصة بالعمل وبإرشاد مهندسين متخصصين وعمال فنيين ومن يدخل هذه المهنة وهو بلا اختصاص فلا بد له من اتقانها كما يتقن التلميذ الشاطر دروسه..

على أية حال دخلنا هذا العالم مع كاميرا رصدت أجمل الألوان والمواد والورق وسألنا السيد طلال يلدا في مكتب المحبة بمنطقة السعدون عن مواد العمل فقال:

- إن مواد العمل عديدة، أهمها البورك والفلين واللواصق والخشب، فالعمل في البورك تطور كثيراً في السنوات الأخيرة وقام الفنانون المبدعون في هذا العمل بصنع قوالب خاصة بما ينسجم مع الذوق العراقي والظروف الجوية. والبورك العراقي هو أفضل الأنواع في العمل. أما الاكوستك فهو يأتينا من مناشئ مختلفة أرخصها الصين، وأفضلها السعودي ويستعمل مانعاً للصوت والضوضاء وعازلاً حرارياً وضد الحرائق، ومن ثم الفلين الذي تطور استخدامه هو الآخر وزاد سمكه حتى وصل إلى ٦٠ × ٦٠ و٦٠ × ١٢٠سم مع كثافات مختلفة فبدأ بعضهم باستخدامه في المنازل لعزل الحرارة صيفاً أما في البنايات الكبيرة فيستخدم عازلاً صوتياً..

يواصل السيد طلال يلدا حديثه بأسلوب شيق ويشاركه الحديث السيد زهير البيداري الذي أفنى سنوات طويلة من عمره في هذا العمل الفني فيتناولان ورق الجدران الشائع الاستعمال حالياً والذي يستورد من أوروبا، يتميز برخص ثمنه (فالرولة) ذات خمسة أمتار مربعة لا يتجاوز سعرها ستة آلاف دينار وبعضها يلتصق مباشرة والبعض الآخر يستخدم لتثبيته لاصق خاص، بعضها اسفنجي وبعضها الآخر شفاف يلصق على الزجاج فيكسبه الواناً جميلة ونقوشاً رائعة.

ويسترسل السيد البيداري في حديثه ليتعرض إلى تغليف الخشب ونوع التغليف بالنسبة لغرف الأطفال والشباب ومن الكاشي البلاستيكي والمرمري (الذي يشبه المرمر).

وهنا يستدرك ليحدثنا عن معمل الناصرية الذي كان ينتج الكاشي البلاستيكي ذا النوعية الراقية حتى أنه يقول، ويؤيده في ذلك كل من التقيناه من أصحاب محال الديكور، إن أفضل نوعية في بلدان الشرق الأوسط من ناحية الليونة وقابليته على اللصق والسمك والألوان ثم يتأسف لأن المعمل (متوقف) ولا يوجد من يحاول إعادته إلى العمل ويدعو جميع من التقيناهم في وزارة الصناعة والمعادن والسيد الوزير بالذات إلى الاهتمام بأمر هذا المعمل الذي يعد وثبة صناعية عراقية ومصدر رزق وعملاً للعديد من عوائل ذي قار والفنيين المتخصصين فيها.

هنا بدأ السيد صادق محمد من مكتب السلوى مجموعة البحراني بشرح مزايا إنتاج معمل الناصرية ويدعو إلى عودة إنتاج البورك العراقي وبالتنسيق مع معمل ورق البصرة ويسأل لماذا تغفل وزارة الصناعة والمعادن هذه المعامل التي تعتبر دعامة للاقتصاد العراقي والتي يحتاج إليها الصناع في القطاع الخاص والعام وهذا السؤال جزء من همنا في العمل مشيراً إلى أن أصحاب محال الديكور يأملون أن يسهموا في حملة الإعمار من خلال إعادة البناء والديكور لدوائر الدولة بعد أن أصيب هذا القطاع بالشلل النصفي فهو شبه متوقف ويؤكد أن الشركات الكبيرة التي ستقوم بإعمار الدوائر والعمارات المتضررة لابد لها من الاستعانة بالملاكات العراقية لأنها متخصصة وأكثر خبرة بأجواء البلد وما يحتاج إليه مشيراً في الوقت ذاته إلى أن عمليات (الواسطة) ما زالت مستشرية في دوائر الدولة. ولابد لها من حل داعياً لجان النزاهة إلى الالتفات إلى هذا الأمر.